مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (23) – العدد الأول – يناير 2022

التجربة المصرية في اصلاح دعم الطاقة وأثرها على الرفاهية

The Egyptian Energy Subsidy Reform Experiment And Its Impact On Welfare

الباحث/ حسن حسن علي عزام

مرشح للدكتوراه

كلية التجارة– جامعة بورسعيد– قسم الاقتصاد

إشـــراف

أ.د/ صلاح الدين فهمي محمود

أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الازهر

أ.د / ايمان محمد السيد

أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة جامعة – بورسعيد

أ.د / هند عبد الغفار عودة

أستاذ الاحصاء – كلية التجارة وإدارة الاعمال – جامعة حلوان

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

مستخلص

يتناول هذا البحث التجربة المصرية في اصلاح دعم الطاقة وأثر إجراءات إصلاحه علي رفاهية المصريين ، ويوصف البحث لبرنامج الاصلاح الذي بدأ عام 2014 متضمناً في تصميمه زيادات سعرية غير مسبوقة وحملات اعلانية موسعة لبيان الاثار السلبية للوضع القائم ومزايا الوضع المستهدف ، واجراءات تعويضية متعددة للحد من الاثار السلبية للزيادات السعرية ، ويشير البحث الي عوامل نجاح التجربة المصرية لإصلاح الدعم والتي من بينها انخفاض الأسعار الدولية للبترول والقبول المجتمعي للإصلاح .

وللتعرف علي أثر زيادة أسعار الطاقة علي رفاهية المصريين فقد استخدم البحث النموذج المعد بمعرفة صندوق النقد الدولي مع البيانات الخام لمسح الدخل والإنفاق والاستهلاك والمعد بمعرفة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2013/2012، ومصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد المصري والمعدلة بمعرفة الباحث لبيان أثر زيادة أسعار الطاقة المدعومة من المنتجات البترولية والكهرباء علي رفاهية شرائح الدخل المختلفة في الريف والمدن خلال الفترة من 2014 الي 2019.

وانتهي البحث الي تأثر رفاهية كافة شرائح الدخل من الزيادات السعرية لبنود الطاقة المدعومة مع تأثر رفاهية الشرائح الدنيا بدرجة أكبر من الشرائح العليا، وتأثر رفاهية سكان الريف بدرجة أكبر من سكان المدن.

الكلمات الافتتاحية : الرفاهية ، دعم الطاقة ، اصلاح الدعم

Abstract

This research presents a description of the Egyptian experience in reforming energy subsidies and the impact of the reform measures on the welfare of Egyptians. Egypt started a program to reform energy subsidies in 2014, including in its design unprecedented price increases and extensive advertising campaigns to show the negative effects of the status quo and the advantages of the targeted situation, and the state's provision of multiple compensatory measures to reduce the negative effects of price increases, An outline of success factors of the Egyptian experience of subsidy reform- including the drop in international oil prices and the societal acceptance of reform- will be discussed

In order to identify the impact of the increase in energy prices on the welfare of Egyptians, The research used the model prepared by the International Monetary Fund with raw data for the income, expenditure and consumption survey prepared by the Central Agency for Public Mobilization and Statistics 2012/2013, and the matrix of social accounts for the Egyptian economy modified by the researcher to show the impact of the increase in subsidized energy prices of petroleum products and electricity on the welfare of different income groups in the countryside and cities during the period from 2014 to 2019.

The research concluded that the welfare of all income groups was affected by the price increases for subsidized energy items, the welfare of the lower groups was affected to a greater degree than the higher groups, and the welfare of rural residents was affected to a greater degree than the welfare of urban residents.

Keywords: welfare, energy subsidies, subsidy reform

مقدمة:-

عرفت مصر الدعم في صورة دعم الغذاء منذ أكثر من 100 عام ، وقد حاولت تقليصه في عقد السبعينات عقب زيادة عبء المديونية وعجز الموازنة، الا ان المحاولة لم تنجح بسبب الاحتجاجات الشعبية ، واستمر الدعم في الزيادة المطردة حتي وصل عام 2014 الي درجة لم تعد تتحملها الدولة في ظل مشكلات عجز الموازنة وزيادة الدين العام وارتفاع الأسعار الدولية للبترول ، ولذا فقد بدأت مصر عام 2014 برنامجاً لإصلاح دعم المواد البترولية والكهرباء عبر زيادات سعرية متدرجة وتعريفات جديدة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح وبرامج للحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية المشروطة ، ووضع آلية تلقائية لتعديل الأسعار ، وقد تم تصميم برنامج الاصلاح في البداية ليتم خلال خمس سنوات ، الا انه قد تم إطالة الفترة الزمنية اللازمة للانتهاء من البرنامج بدعوي مراعاة الظروف الاجتماعية للمواطنين وبخاصة برنامج الحد من دعم الكهرباء واسطوانات الغاز الطبيعي.

وقد تأثرت رفاهية المصريين نتيجة برنامج اصلاح دعم الطاقة، وتباين الأثر علي الرفاهية بحسب شرائح الدخل المختلفة وبحسب المنطقة المعيشية من الريف أو الحضر، ويتوقف بصورة مباشرة ذلك علي استهلاك الاسرة من بنود الطاقة المدعومة، وبصورة غير مباشرة من استهلاك السلع الأخرى التي تدخل الطاقة في انتاجها.

مشكلة الدراسة :

زادت تكاليف دعم الطاقة في مصر بمرور الزمن متأثرة بارتفاع أسعار البترول وأسعار الصرف في ظل الثبات النسبي لأسعار المواد البترولية والكهرباء لسنوات طويلة، وقد أثر ذلك علي زيادة عجز الموازنة العامة التي تتحمل فرق التكلفة بين الأسعار المحلية وتكاليف الإنتاج أو الاستيراد ، بالإضافة الي ما أدي اليه دعم الطاقة من انخفاض الكفاءة الاقتصادية ، وانخفاض الطاقة المتاحة للتصدير ، واللجوء للاستيراد ، وعدم التوازن بين استهلاك الطاقة والدعم المقدم لها ،واستفادة الاغنياء من دعم الطاقة بدرجة اكبر من الفقراء ، فقد دعا ذلك الي تحسين نظام استهداف الفقراء من الدعم تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ، والحد من دعم الطاقة الموجه للمنتجات البترولية والكهرباء خاصة مع زيادة

عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الزيادة الملحوظة في الإنفاق علي الأجور وخدمة الدين وبات ينظر لإصلاح دعم الطاقة باعتباره الحل في خفض النفقات العامة في مصر.

ونظراً لكون الطاقة تمثل أحد مكونات الاستهلاك الأساسية لمختلف شرائح المجتمع المصري، فانه من المتوقع تأثر رفاهية تلك الشرائح بزيادة أسعار المنتجات البترولية والكهرباء.

أهمية الدراسة :

يحظى موضوع دعم الطاقة باهتمام العديد من الدول والمؤسسات الدولية، في ظل ارتفاع التكاليف الاقتصادية وتذبذب أسعار البترول ومشتقاته بمرور الوقت، وزيادة الاستهلاك العالمي للطاقة، كما يثير الموضوع اهتمام المنظمات المهتمة بالبيئة لما يؤدي اليه نوع الوقود المدعوم من تأثيرات عليها.

ويعد الدعم بصفة عامة ودعم الطاقة بصفة خاصة محل جدل كبير بين الاقتصاديين، فيري فريق منهم انه يشجع الاستهلاك المفرط، ويعمل علي تشوه الاسعار، والتخصيص غير الكفء للموارد حيث يؤدي دعم الطاقة الي توجيه الموارد بعيداً عن التكوين الرأسمالي، وينظر الفريق الاخر لفكرة تقليص دعم الطاقة الي الطاقة باعتبارها احد اهم مدخلات الانتاج، وبالتالي فان ارتفاع سعرها سيؤدي الي ضغوط تضخمية تؤثر علي رفاهية الفقراء، وقد ينتهي الامر الي عدم الاستقرار السياسي.

وفي مصر يكتسب الموضوع أهمية خاصة في ظل زيادة المشاكل الاقتصادية عقب ثورة يناير 2011، حيث انخفاض معدل النمو والدخول والايرادات الحكومية، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، فقد بلغت معدلات النمو عقب الثورة من 1% الي 2% بالمقارنة بـ 5% عام 2010 ، مع وجود معدل بطالة مرتفع (13.4% في سبتمبر 2013) بالمقارنة بـ 8.9% في ديسمبر 2010 ، ارتفاع لمعدلات الفقر من 21.6% عام 2009 الي 26.3% عام 2013 .

وفي اتجاه الدولة لمحاولة حل تلك المشاكل، وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر اتاحة الدعم لمستحقيه وحرمان غير المستحقين منه، فقد اتخذت إجراءات لزيادة أسعار الطاقة كان ابرزها اصلاح دعم الطاقة الذي بدأ في يونية 2014، وما صحبه من إجراءات كان لها آثارها المباشرة وغير المباشرة علي الرفاهية، ويهدف البحث الي التعرف علي تلك الاثار، ومدي تأثر رفاهية المواطنين بها.

فروض الدراسة:

1- هناك علاقة طردية بين دعم الطاقة والرفاهية وبحيث ان خفض دعم الطاقة عبر زيادة الاسعار سوف يؤدي الي انخفاض رفاهية كافة فئات الدخل، وتكون الشرائح الدنيا من الدخل هي الاكثر تأثراً نسبياً نتيجة هذا الاجراء.

2- تختلف درجة العلاقة بين دعم الطاقة والرفاهية في الريف عن المدن حيث تتأثر رفاهية الفقراء في المدن بدرجة أكبر من رفاهية الفقراء في الريف نتيجة خفض دعم الطاقة.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال توصيف ودراسة هيكل الطاقة المدعومة في مصر وتحليل اثر ارتفاع اسعارها علي رفاهية القطاع العائلي ، وذلك باستخدام نموذج مفترض لتقدير أثر الارتفاع في أسعار الطاقة المدعومة علي رفاهية فئات الدخل المختلفة في مصر، حيث يتم استخدام الطريقة التي قدمها "ديفيد كودي" (Coady ,2006) واستخدمها صندوق النقد الدولي IMF في دراسة حديثة نشرت في اكتوبر 2016 بعنوان " أداه جديدة لتحليل الاثار التوزيعية بالتطبيق علي دعم الوقود " ، مع استخدام البيانات الخام لمسح الدخل والانفاق والاستهلاك المعدة بمعرفة الجهاز المركزي للتعبئة العامة للاحصاء لعام 2015 ، ومصفوفة المعاملات الفنية لمصفوفة الحسابات الاجتماعية SAM لعام 2013/2012 – والمعدلة بمعرفة الباحث – في اجراء محاكاه للزيادة الفعلية لأسعار السلع محل الدراسة (البنزين – السولار – اسطوانات البوتاجاز – الغاز الطبيعي – الكهرباء) خلال الفترة 2014-2019 ، والتعرف علي أثر هذه الزيادة في الاسعار علي رفاهية المستهلك المصري بحسب شرائح الدخل ، مع تقسيم شرائح الدخل الي خمسة شرائح في الريف وخمسة شرائح في الحضر .

1- توزيع دعم الطاقة في مصر قبل اصلاح عام 2014:

قامت الحكومة المصرية بدعم كافة بنود الطاقة وبغض النظر عما إذا كان يتم استهلاك هذه البنود بواسطة الفقراء أو الأغنياء (Fattouh, El-Katiri (2012) ,p37) ، وتشير دراسة فتوح والقطيري (2012) الي ان الدعم المقدم للمنتجات لا يتمشى مع استهلاكها ، وعلي سبيل المثال فإن الدعم الموجه للغاز الطبيعي والمازوت يكلف الدولة 13% فقط من دعم الطاقة في 2008 / 2009 هذا

في الوقت الذي يمثلان فيه 67% من استهلاك المنتجات البترولية وبخاصة بين الأسر محدودة الدخل ، وعلي العكس فإن أكثر البنود دعما هي إسطوانات البوتاجاز والسولار ويمثلان معا 76% من تكلفة الدعم الكلية ، في الوقت الذي يشكلان فيه 27% فقط من الاستهلاك الكلي للمنتجات البترولية .

هذا التناقض بين التكلفة والاستهلاك دعا إلي إصلاح دعم الطاقة عبر التعديل التدريجي لأسعار السولار إسطوانات البوتاجاز للتمشي مع نصيبهما من الاستهلاك، وأن يتم الإصلاح عبر التحرير التدريجي لأسعار المنتجات البترولية كافة مع تقديم نظام استهداف علي أساس مستويات الدخول.

وتشير دراسة الفيتش واخرون (2014) الي عدم العدالة في توزيع دعم المنتجات البترولية في مصر، فالفئات الدنيا من الدخل لا تستفيد سوي بمعدل 1% من دعم البنزين، 1% من دعم السولار، 15% من دعم اسطوانات الغاز المسال، بينما تحصل الفئات العليا من الدخل على 86% من دعم البنزين، 71% من دعم السولار، 25% من دعم اسطوانات الغاز المسال.

وتظهر عدم العدالة في توزيع الدعم بوضوح من خلال توزيع الدعم علي المنتجات البترولية المختلفة، وعلي سبيل المثال تم تخصيص 19% من الدعم للبنزين وهو الاقل استهلاكاً من الفقراء ، فطبقاً لمسح الدخل والانفاق والاستهلاك 2011/2010 فقد استفادت الشرائح الثلاث الدنيا بمعدل 1.6% فقط من دعم البنزين ، وبالرغم من تخصيص نسبة 23% من الدعم لأسطوانات الغاز المسال ، والتي يفترض ان يستفيد منها الفقراء ، الا ان تقديرات (كوكبيرن واخرون، 2014) تشير الي استفادة الشرائح الثلاث الدنيا بمعدل 25% فقط من دعم اسطوانات الغاز المسال ، ويشير البيان المالي للموازنة العامة للعام المالي 2015/2014 الصادر عن وزارة المالية الي انه حتي العام المالي 2014/2013 كانت الـ 10% الأعلى دخلاً من السكان تحصل علي 70% من دعم البنزين و60% من دعم الغاز الطبيعي (Al-Ayouty ,2015,p6).

وطبقا لنتائج مسح الاسرة عام 2005، فان 57% من الدعم يستفيد منها الشريحتين الاعلى من الدخل وتزيد هذه النسبة لتصل الى 75% فى الحضر وبالنسبة لدعم البنزين فان 92% من دعم الطاقة يستفيد منها الشريحة العليا من الدخل اما الشريحة الدنيا فتكاد لا تستفيد مطلقاً من دعم البنزين *(Vagliasind,2012,p202)* .

وتشير التقديرات الي ان اغنى شريحة فى الحضر تستفيد ب 33% من الدعم بينما تستفيد أقل شريحة فى الحضر بـ 3.8% فقط , أما فى الريف فإن اغنى شريحة تستفيد بـ 12.8% من دعم البترول بينما اقل شريحة تستفيد بـ 5.6% من الدعم ، وهذا يشير الى عدم العدالة فى توزيع دعم الطاقة فى صورته قبل الاصلاح (Shalaby,2010,p25) ، ولذا توصي العديد من الدراسات باصلاح دعم الطاقة في مصر مع مراعاة تعويض الفئات الدنيا من الدخل، وعلي سبيل المثال توصى دراسة ايهاب شلبي (2010) بالإصلاح التدريجي للدعم فى مصر وعمل إجراءات تعويضية للمضارين عبر التحويلات النقدية والكوبونات والكروت الذكية ،كما توصي دراسة (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2015) بمصاحبة برنامج إصلاح الدعم بتحويلات نقدية بمعدل من 30 % الي 50% من الوفر الناتج من دعم الطاقة للشريحتين الأقل دخلاً ، وبخاصة في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية *(Ayouty, Abd El-Raouf,2015,p20)* ، و تشير دراسة دالبور روهيك (2013) الي انه يفضل ان يصحب اصلاح نظام الدعم فى مصر تقوية شبكة الامان الموجودة وزيادة المدفوعات التحويلية للمجموعات الفقيرة(Rohac, 2013 ,p 14) ، وتقدر الدراسة انه بعمليه حسابية بسيطة لتعويض الاسر بمدفوعات نقدية غير مشروطة وتوزيع 50% فقط من دعم الطاقة والغذاء الموجود بموازنة عام 2013/2012 ، سيكون نصيب الاسره المصرية 373 دولار / سنة ، وبتوزيع 30% فقط من الدعم سيكون نصيب الاسرة المصرية 224 دولار ، ويمكن النظام الالكترونى من خلال الكروت الذكية من تطبيق نظام التحويلات النقدية غير المستهدفة ، ويوضح الجدول التالي نسبة كل منتج من دعم الطاقة.

جدول 1 : نسبة كل منتج من دعم الطاقة

م	المنتج	النسبة من الدعم
1	السولار Gas Oil	%49
2	المازوت Fuel Oil	%11
3	البنزين Gasoline	%19
4	اسطوانات الغاز LPG	%21

Source : *Tarek El Molla, Egypt's Oil & Gas Sector: Strategies And Reforms , AmCham , 11 January 2016,p27.*

2- تكلفة دعم الطاقة في مصر قبل اصلاح عام 2014 :

يرى تقرير البنك الدولي (2009) ان نقطة البداية فى اصلاح دعم الطاقة فى مصر هي تحديد التكاليف التي تعكس الاسعار لضمان استعادة هذه التكاليف، ويشير التقرير الى ان الاسعار عام 2009 تعكس فقط جزء ضئيل من التكاليف يصل الى 4% من التكاليف فى حالة LPG و 19% فى حالة البنزين و22% من التكاليف الاقتصادية للكهرباء (Kantor and EQI, 2009,p4).

وقد بدأ ظهور دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في الموازنة العامة اعتباراً من العام المالي 2006/2005 ، ولم يدرج قبل ذلك لتحمل موازنة الهيئة العامة للبترول للفارق بين تكلفة الانتاج وسعر البيع السوقي ،ويتسم التعامل مع التكاليف المالية لدعم الطاقة في مصر في الموازنة العامة بنقص الشفافية ، ولذا لا يمكن تقديرها ببساطة ، وبالرغم من ذلك الا ان هناك بعض التقديرات منها علي سبيل المثال تقدير الزيادة في دعم المنتجات البترولية بين عامي 2006/2005 و 2010/2009 بمعدل 65% من 40 مليار جنيه (7.2 مليار دولار) الي 68 مليار جنيه (11.9 مليار دولار) *(Griffin,et al,2016,p6)* .

وقد صنفت مصر عام 2012 في المركز الثامن عالمياً من حيث حجم دعم الطاقة للوقود الحفري ، وذلك بانفاق سنوي 26 مليار دولار تمثل ما بين 20% و 25% من اجمالي الانفاق العام في مصر (EIA,2014,P3)، وتقدر وكالة الطاقة الدولية حجم الدعم في مصر بأكثر من 50% من الأسعار (Rohac,2013,P3)، وهو معدل مرتفع بالمقارنة بالظروف الاقتصادية وحجم الاستهلاك .

وقد بلغ دعم الطاقة في مصر 368 مليار جنيه في العقد الأول من القرن الحالي ، وذلك بإعتبار أن دعم الطاقة هو الفرق بين التكلفة المحلية وسعر البيع المدعم للمستهلك في السوق المحلي حيث تحسب الحكومة المصرية الدعم علي أساس أنه الفرق بين السعر الذي تشتري به الهيئة العامة للبترول من الشريك الأجنبي والسعر المنخفض الذي يتم البيع به في السوق (Fattouh, El-Katiri,2012,P38) ، وهذا يعني أن الحكومة يحسب التكلفة المالية وليس تكاليف الفرصة البديلة والتي لو تم الحساب علي أساسها لقدر الدعم خلال الفترة من 2002 / 2003 إلي 2010 / 2011 بـ 736 مليار جنيه (123.3 مليار دولار) بدلا من 368 مليار جنيه (61.6 مليار دولار) علي أساس التكلفة (Kandil,2010,p2).

وقد قدر الدعم الصريح المنتجات البترولية فى مصر عام 2005 بـ 5,8% من GDP مقابل 4,1% للدعم الضمنى للمنتجات البترولية *(World Bank,2010,p99)*، وقد زاد دعم المنتجات البترولية فى مصر من 40 مليار جنيه / سنه عام 2006/2005 الى 60 مليار جنية / سنه عام 2008/2007 وذلك استنادا الى التكلفة المحلية وليس للأسعار الدولية ، ووصل الرقم الى 66 مليار جنيه عام 2010 تمثل 5% من GDP و 18% من الإنفاق الحكومي الكلي و 24.7% من الإيرادات الحكومية الكلية *(Shalaby,2010,p12)* ، ثم الي 114.4 مليار جنيه عام 2012/2011 وبمعدل زيادة 172.4% خلال الفترة من 2006/2005 الي 2011/ 2012 (*الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء* ،2014، ص7) ، وتقدر دراسة البنك الدولي (2016) دعم الطاقة في مصر بـ 150 مليار جنيه عام 2014/2013 ، تعادل 21 مليار دولار ، وتمثل 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد قدر معدل دعم المنتجات البترولية في مصر – قبل الاصلاحات الاخيرة التي بدأت عام 2014– بمعدلات مختلفة ما بين 20% علي البنزين 95 إلي 93% علي إسطوانات البوتاجاز LPG ، وقدر متوسط الدعم لكافة المنتجات بـ 32.7% من السعر الفعلي ، وقد اشار تقرير البنك الدولى (2009) الى ان دعم الطاقة فى مصر قد بلغ اكثر من 40 مليار جنيه عام 2006/2005 ، ووصل خلال الثلاثة اعوام السابقة على اعداد التقرير الى نسبة ما بين 5,4% و 6,7% من الناتج المحلى الإجمالي ، وهو ما يعادل إجمالي فاتورة الاجور والتعويضات فى ميزانية القطاع الحكومي بما فى ذلك الحكومة المركزية والمحافظات والشركات العامة ، كما اشار تقرير البنك الدولي (2009) الى ان الحكومة تحسب الدعم المالي المسجل للغاز والبترول دون احتساب تكاليف الاستثمار اللازمة لتمويل العمليات المستقبلية لقطاع الطاقة ، ولو تم احتساب دعم الكهرباء وحساب الدعم على اساس التكاليف الاقتصادية لتكاليف الفرصة البديلة لكان دعم الطاقة عام 2008/2007 يقدر بـ 130 مليار جنيه تمثل 14,5% من الناتج المحلي الاجمالي GDP مقابل الـ 60 مليار جنيه التي تظهر فى الموازنة العامة للدولة (Kantor and EQI, 2009,p3) ، وتشير دراسة معهد اكسفورد لدراسات الطاقة (2012) الى أن التكلفة الاقتصادية المتضمنة للاستخدامات البديلة للموارد النادرة (البترول) تقدر بضعف التكاليف المالية للدعم فى مصر (Fattouh, El–Katiri (2012) ,p11) ، بالإضافة الى التقدير علي اساس التكاليف المالية يتجاهل ما تؤدى اليه الاسعار المنخفضة للدعم

من تشجيع الاستهلاك المفرط ، وكمثال على زيادة التكلفة الاقتصادية للدعم بالمقارنة بالتكاليف المالية له فقد وصل دعم الطاقة فى موازنة العام المالي 2004 الى 21,7 مليار جنيه تمثل 4,6% من الناتج المحلى الإجمالي بينما تقدر التكاليف الاقتصادية للدعم عن نفس السنة بـ 38,4 مليار جنيه تمثل 8,1% من الناتج المحلى الاجمالى *(World Bank ,2005 ,p42)* .

وبالرغم من ان دعم الكهرباء فى مصر قد يبدو منخفضاً بالموازنة العامة الا أن مدخلات قطاع الكهرباء المتمثلة فى السولار والغاز الطبيعي هي فى الاصل مدعومة ، حيث يتم دعم الكهرباء في مصر سواء بصورة مباشرة عبر دعم أسعار التعريفة للمستهلكين أو غير مباشرة عبر دعم الوقود المستخدم في انتاج الكهرباء ، وقد قدر الدعم المباشر للكهرباء بـ 8.5 ، 13 مليار جنيه عامي 2013/2012 ، 2014/2013 ، 27.2 مليار جنيه في موازنة العام المالي 2015/2014 وهي تمثل 3.4% من الانفاق الحكومي ، وتشير الدراسات الي ان الدعم الموجه للكهرباء في مصر يفتقر الي الاستهداف الجيد ، حيث تحصل الشريحة الاعلي من الدخل علي ثلث هذا الدعم –Al (Ayouty ,2015,p7) .

وتقدر الحكومة المصرية الدعم باعتباره الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع المحلى الاكثر انخفاضاً من سعر الشراء ، ولا يدخل فى حساب الدعم حصة الحكومة من استخراج شركات البترول والذى يقدر عام 2004 بنصف الاستهلاك المحلى من السولار والغاز الطبيعي ، وثلث الاستهلاك من اسطوانات البوتاجاز ، وبالنسبة للغاز الطبيعي فقد وجدت دراسة البنك الدولي (2005) ان التكاليف الاقتصادية له فى العام المالي 2004 تقدر بـ 22,4 مليار جنيه فى حين ان التكلفة المالية له 14,2 مليار جنيه فقط ، وذلك استناداً الى الاسعار الدولية لتقدير تكلفة الفرصة البديلة للدعم والتي يتم الشراء بها من الشريك الأجنبي (Worldbank ,2005, p44) ، فقد اشارت دراسة البنك الدولي (2005) ان التكلفة المالية للدعم فى موازنة عام 2004 قدرت بـ 842 مليون جنيه فى حين ان التكلفة الاقتصادية واذا ما تم احتساب تكلفة الفرصة البديلة بمدخلات الوقود لقطاع الكهرباء فإنها تصل الى 9,25 مليار جنيه ولهذا فان رفع أسعار المواد البترولية سيؤثر على قطاع الكهرباء .

ويوضح الجدول التالي قيمة دعم المنتجات البترولية (بالمليون جنيه) حسب كل منتج بموازنة 2015/2014

جدول 2 قيمة المنتجات البترولية بحسب نوع المنتج 2015/2014

المنتج	الكمية بالألف طن	التكاليف	ايرادات البيع	الدعم	الوزن النسبي
البوتاجاز	4000	20236	1120	19116	19.1
البنزين	6100	34482	14335	20147	20.1
الكيروسين	15	79	26	53	0.1
السولار	13000	70024	25120	44904	44.7
المازوت	13200	44891	28860	16031	16
الإجمالي		169712	69461	100251	

المصدر : وزارة المالية (مصر) ، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2015/2014 ، القاهرة ، يونيو 2014 ، ص87 .

3- مراحل اصلاح الدعم :

استمر دعم الطاقة فى مصر لسنوات طويلة بهدف رسمى معلن هو ضمان وصول خدمات الطاقة للأسر محدودة الدخل ، الا ان استمرار الدعم بات مثار تساؤلات فى السنوات الاخيرة بسبب انخفاض الانتاج المحلى من البترول وارتفاع أسعار البترول الدولية وتدهور سعر الصرف وبخاصة بين عامي 2003 ، 2004 ، وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة (Castel,2012,p1).

3-1 محاولات اصلاحات عامي 2004 ، 2008/2007:

ظلت اسعار الطاقة في مصر ثابتة نسبياً لفترة طويلة ، مع تغيرات طفيفة في نقاط زمنية متباعدة ، وعلي سبيل المثال لم تشهد الأسعار المحلية للمنتجات البترولية أي تغير من عام 1997 وحتي عام 2004 (Al-Ayouty ,2015,p45)، وقد بقي سعر إسطوانة الغاز 12.5 كجم ثابتة عند 2.5 جنيه منذ عام 1991 في حين تخطت تكلفتها 40 جنيهاً عام 2004 ، وتغيرت أسعار البنزين عام 1992 إلي 90 قرش/لتر بنزين 80 ، 100 للتر بنزين 90 ، وتم زيادة أسعار الكيروسين

والسولار عام 1993 إلي 40 قرش/لتر ، أسعار الغاز الطبيعي والمازوت عام 1997 إلي 141 قرش للمتر المكعب و182 متر/طن علي التوالي ، وإستمرت هذه الأسعار حتي عام 2004 حين تم تقديم نوعين جديدين من البنزين ، وتم رفع سعر السولار إلي 60 قرش / لتر (بنسبة 50%) والمازوت إلي 300 جنيه/ طن (بنسبة 65%) والغاز الطبيعي إلي 21 قرش للمتر المكعب (49%) *(World Bank ,2005,p45)*.

وفضلاً عن ذلك فقد شهد عام 2004 زيادة اسعار الكهرباء ، فزادت أسعار الكهرباء للمرة الاولى منذ عام 1992 وذلك نتيجة للطلب المتزايد وزيادة أسعار الوقود دولياً ، وبدأت الحكومة المصرية في هذا العام زيادة أسعار الطاقة للصناعة بدءً من زيادة أسعار الغاز الطبيعى للصناعة كثيفة استخدام الطاقة *(Vagliasind ,2012,p202)*، وقد أتبع ذلك تخفيض اخر لدعم الطاقة عام 2008/2007 بزيادة أسعار الكهرباء لعدد 37 شركة محلية كثيفة استخدام الطاقة شملت شركات انتاج (الالمونيوم – الحديد والصلب – الاسمنت– الاسمدة) وتم استثناء شركات البتروكيماويات من زيادة أسعار الطاقة ، وفى عام 2008 اعلنت الحكومة أن سعر الغاز الطبيعى للصناعات كثيفة استخدام الطاقة – والتى تمثل 60% من استهلاك الطاقة – سوف يرتفع من 1.25 دولار / وحدة إلى 3 دولار / وحدة ، وقد ارتفع ايضاً سعر الكهرباء للصناعات كثيفة استخدام الطاقة ، حيث ارتفع السعر بالنسبة للضغط المتوسط والعالى والفائق الى 0.063 ، 0.046 ، 0.038 دولار / كيلووات ساعة على التوالى ، وبالرغم من هذا الارتفاع فى أسعار الكهرباء عام 2008 الا ان سعر الكهرباء كان لا يزال يعد منخفضاً نسبياً بالمقارنة بالاسعار الدولية ، ويرجع هذا الانخفاض الى دعم الغاز الطبيعى والبترول المستخدم فى توليد الكهرباء ، وقد تم زيادة أسعار الكهرباء للصناعات غير كثيفة استعمال الطاقة فى يونيه عام 2010 من 1.7 دولار للوحدة الى 2 دولار للوحدة . *(Vagliasind,2012,p202)*

وبرغم ان ثبات أسعار الغاز الطبيعى والمنتجات البترولية فى الفترة من 1991 الى 2004 ربما كان يعكس الاهتمام بالبعد الاجتماعى لصانعى القرار، الا انه قد مثل عبءً علي الموازنة العامة وبخاصة مع تحول مصر الى مستورد صافى للبترول منذ عام 2009 وما يعنيه ذلك من عبء اضافى على ميزان المدفوعات المصاب بالعجز أساسا اذ بلغ العجز عام 2010 – 19 مليار دولار) (Shalaby,2010,p14 ، ولعل هذا السبب في اقدام الدولة عام 2004 علي برنامج اصلاح الدعم

عبر زيادة الاسعار للبنزين والسولار فتمت زيادة سعر البنزين من 1 جنيه الى 1,4 جنيه/لتر والسولار من 40 قرش الى 60 قرش/ لتر ، وزيادة أسعار الكهرباء 5% سنوياً من 2005–2008 ، وفى عام 2008 تمت زيادة اسعار الغاز الطبيعى والكهرباء للصناعات كثيفة استهلاك الطاقة ، و زيادة أسعار المازوت من 180 جنيه/ طن عام 2004 الى 1000 جنيه للطن عام 2008 ، وفى عام 2007 تم زيادة سعر الغاز الطبيعى للشركات كثيفة استهلاك الطاقة من 1,25 دولار / متر مكعب الى 3 دولار / متر المكعب ، وكان برنامج الاصلاح يهدف الى التخلص من دعم الطاقة واستعادة التكاليف الكلية بحلول عام 2014 ، الا ان البرنامج قد توقف عام 2009 لأسباب تتعلق بتباطؤ النمو الاقتصادى العالمى *(Castel,2012,p1)*.

2-3 اصلاحات عام 2013/2012:

اعقب ثورة يناير 2011 فترة من عدم الاستقرار السياسي اثرت علي الاقتصاد المصري ، فانخفضت ايرادات السياحة والاستثمارات غير البترولية ، وزاد عجز الموازنة العامة من 8% من GDP عام 2010 الي 14% منه عام 2013 ، نما الدين الحكومي من 73% من GDP الي 89% منه خلال نفس الفترة ، وارتفع معدل البطالة من 9.2% عام 2010 الي 13% عام 2013 ، وارتفع معدل الفقر من 21.6 عام 2009 الي 26.3 عام 2013، ووصلت معدلات الفقر بين النساء الي 25%، وبين الشباب الي 42% ، مع معاناه 4 مليون مواطن يمثلون 4.4% من السكان من الفقر المدقع ويعيشون علي اقل من 1.25 دولار /يوم .

واعتباراً من عام 2013/2012 قررت الحكومة المصرية اتخاذ خطوات ملموسة لاصلاح دعم الطاقة نظراً لما يسببه من تشوهات ، فقد تم جدولة أسعار الطاقة للصناعات كثيفة الاستخدام لتصل للسعر العالمي خلال اربع سنوات تبدأ من فبراير 2013، بينما ظل عدد من الصناعات الاستراتيجية والصناعات كثيفة العمالة يتلقى دعم اكبر للطاقة *(Elshennawy,2014,p4)* ، وفى ديسمبر 2012 قررت الحكومة الغاء الدعم على بنزين 95 والذى يستخدمه الأغنياء دون الفقراء ، فتمت زيادة اسعاره بنسبة 112% ، وقد وجهت الحكومة إلى استخدام بنزين 92 كبديل عنه مما أحدث نقص فى المعروض منه ، وفى مارس 2013 تم زيادة أسعار اسطوانات الغاز LPG بنسبة 60% للمستهلكين (من 5 جنية إلى 8 جنية) وبنسبة 100% للأعمال (Rohac,2013,p10) .

وفي نفس العام (2013/2012) تمت زيادة أسعار المازوت للصناعات غير كثيفة الاستخدام للطاقة بنسبة 33%، ولكثيفة الطاقة بنسبة 50%، وفي يناير 2013 تم زيادة أسعار الكهرباء للمنازل بنسبة 16% في المتوسط والغاز الطبيعي والمازوت المستخدم في توليد الكهرباء بنسبة 33% *(Sdralevich et al ,2014,p2)*، وفي عام 2013 بدأ التأسيس لنظام الكتروني لاستخدام الكروت الذكية في شركات التكرير ومحطات تموين السيارات وذلك للحد من تهريب الوقود للدول المجاورة، كما شهد عام 2013 زيادة أسعار الغاز الطبيعي لبعض القطاعات ، وزيادة أسعار الكهرباء للمنازل . *(Laura M.James,2015,p5)*

والجدول التالي يوضح تطور قيمة دعم الطاقة في مصر قبل اصلاح عام 2014 بالمليار دولار .

جدول 3 : تطور قيمة دعم الطاقة قبل إصلاح 2014

Product	2012	2013	2014
Oil	21.8	19.7	16.1
Electricity	6.5	6.7	5.2
Gas	2.0	2.5	1.6
Coal	–	–	–
Total	30.2	28.8	23.0

Source : IEA's *World Energy Outlook 2015*

Unit: Real 2013 billion USD

3-3 إصلاح الدعم في مصر عام (2014):

وصل دعم الطاقة في مصر عام 2014/2013 الي 6% من الناتج المحلي الاجمالي ليعكس بذلك ارتفاع أسعار الطاقة دولياً من جهة ، وعمومية الدعم من جهة اخري ، لكن هذا التقدير لا يعكس التكاليف الاقتصادية الحقيقية ، فهو لا يعبر عن التكاليف المالية للهيئة العامة للبترول فقط، ولم تتمكن بعض المشروعات المملوكة للدولة SOEs في قطاع توليد الطاقة المصري من تلبية الطلب المتزايد علي الطاقة نتيجة الاسعار المنخفضة فضلاً عن خلق سوق سوداء للمنتجات البترولية

المدعمة ، وعلي سبيل المثال فقد اصبح انقطاع التيار الكهربائي أكثر تكرارية ، وباتت اسطوانات الغاز المسال تباع بمضاعفات السعر الرسمي لها وبما يخالف الهدف الرئيسي من الدعم (IMF,2015,p19) .

وقد استغلت الحكومة المصرية الفوز الساحق للرئيس السيسي في الانتخابات الرئاسية في يونية 2014 بنسبة تصويت فاقت 90% في تدشين خطة لإصلاح دعم الطاقة خلال خمس سنوات – مع استثناء اسطوانات الغاز المسال من الغاء الدعم الكلي عليها – فتم زيادة أسعار المنتجات البترولية زيادة كبيرة لعل اهمها زيادة أسعار السولار بنسبة 64 % (Laura M.James,2015,p1).

وجاء اصلاح دعم الطاقة في مصر (2014) نتيجة الزيادة المتسارعة في تكاليف الدعم، في ظل زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، حيث بلغ دعم الطاقة والغذاء 35% من النفقات العامة بالموازنة، بنسبة 12.5 % من الناتج المحلي الاجمالي *(Griffin,et al,2016,p6)*، فلم يكن من الممكن الاستمرار فى دعم الطاقة فى مصر ، ,وبخاصة مع استنزاف هذا النظام للاحتياطي الأجنبي عبر استيراد الوقود المدعوم ، وهو ما دعا الى تدخل الحكومة المصرية للتعامل مع نظام الدعم الموجود قبل اصلاح يونيه 2014 (Rohac,2013,p14).

وقد تضمنت الخطة الخمسية 2015/2014 – 2019/2018 اهدافاً طموحةً تعتمد بدرجة كبيرة علي اصلاح الدعم واستبدال دعم الطاقة بالتحويلات النقدية وزيادة الانفاق علي التعليم والصحة، من هذه الاهداف خفض عجز الموازنة من 12.6 % الي 8.5% من الناتج المحلي الاجمالي ، خفض الدين العام من 97% الي ما بين 80% ، 85% من الناتج المحلي الاجمالي خلال خمس سنوات ، وقد لقيت تلك الخطة استحسان صندوق النقد الدولي مع تأكيده علي الحاجة الي نظام للحماية الاجتماعية اكثر قوة من المعمول به حالياً *(Laura M.James,2015,p17)* .

وفي الخامس من يوليو 2014 تم الاعلان عن برنامج لإزالة دعم الطاقة في مصر كلياً خلال خمس سنوات ، وقد قدر الوفر الناتج عن ازالة الدعم خلال هذه الفترة بـ 51 مليار جنيه ، اعلنت الحكومة عن تخصيص 27 مليار جنيه منها لبرامج الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة (Verme and Araar,2017,p46) ، وقد استهدف إصلاح دعم الطاقة عام 2014 الحد من دعم الطاقة باعتباره

احد اهم عناصر الخصوم في الموازنة العامة للدولة ، فعلي سبيل المثال فقد نما دعم الوقود بمعدل 26% في المتوسط بين عامي 2002 ، 2013 ، وزادت نسبته في الموازنة العامة من 9% عام 2002 الي 22% عام 2013 ، وزادت نسبته الي الناتج المحلي الاجمالي من 3% الي 7% خلال نفس الفترة .

3-3-1 إجراءات الاصلاح 2014:

3-3-1-1 زيادة أسعار الطاقة:

تم تصميم برنامج اصلاح الدعم المعلن عنه في 4 يوليو 2014 ليتضمن خفض الانفاق علي دعم الطاقة بـ 44 مليار جنيه خلال العام المالي 2015/2014 ، وبرغم الانتقادات الموجهة لبرنامج اصلاح الدعم الا ان الاسعار المحلية بعد زيادة العام الاول كانت اقل من ربع الاسعار العالمية للطاقة ، وعلي سبيل المثال فان بنزين 92 أوكتان يباع محلياً بثلث سعره في الولايات المتحدة الامريكية ، (*Laura M.James,2015,p7*) ، وقد تراوحت نسبة زيادة أسعار المواد البترولية والغاز الطبيعي بين 40% ، 80% ، وقد راعت الزيادات في أسعار الغاز الطبيعي التفاوت في الزيادات حسب القطاع المستهلك للغاز ، فتم زيادة الاسعار بنسبة 50% لصناعة الاسمدة ، بنسبة 204% لصناعة الزجاج والسيراميك ، بنسبة 69% لقطاع الكهرباء ، وقد تم زيادة أسعار السولار بنسبة 64% وبرغم ذلك فلا يزال يستحوز علي ما يقرب من نصف فاتورة الدعم ، وكانت اعلي الزيادات في سعر بنزين 80 الذي ارتفع من 90 الي 160 قرش/لتر بنسبة زيادة 78% ،تم زيادة أسعار بنزين 92 بنسبة 41% ، بنزين 95 بنسبة 7% فقط بالرغم من انه يستخدم من قبل السيارات الفارهة ، حيث سبق رفع سعره في نوفمبر 2012 ، وقد تراوحت زيادة أسعار الكهرباء بمعدل من 10% - 50% حسب شرائح الاستهلاك (*Sdralevich et al ,2014,p2*)، فتمت زيادة أسعار الكهرباء للشريحة الاولي (0 – 50) ك.و.س بنسبة 50% واستحداث شريحة جديدة (51-100) ك.و.س مع زيادة أسعار الشريحة الثالثة (0-200) ك.و.س بنسبة 56% وزيادة أسعار الشرائح الرابعة والخامسة والسادسة بمعدلات 25% و18% و 17% علي الترتيب ، ومن ثم فقد استهدفت زيادة أسعار الكهرباء في 2014 استرداد التكاليف بدرجة اكبر من مراعاة الفئات الأقل دخلاً التي تستهلك الشرائح الأول للكهرباء .

2-1-3-3 الاجراءات التعويضية :

قبل قيام الحكومة المصرية برفع أسعار المنتجات البترولية في يوليو 2014 قامت بتوسيع قاعدة دعم الغذاء في يونية 2014، فتم زيادة عدد السلع المتاحة للصرف بالبطاقات الذكية، مع الابقاء علي دعم الخبز وان تم تخفيض وزنه في بعض الاحيان *(Laura M.James,2015,p11)* .

وقد روعي في اصلاح الدعم عام 2014 عدم زيادة تعريفة استهلاك الكهرباء عند المستوي الادني بدرجة كبيرة، وزيادة الانفاق الاجتماعي في موازنة 2015/2014 لتغطية استفادة عدد أكبر من معاش الضمان الاجتماعي *(Sdralevich et al ,2014,p2)*.

وقد بلغ الوفر من زيادة أسعار الطاقة في يوليو 2014 ما يقرب من 51 مليار جنيه ، اتجهت الحكومة لتخصيص 21 مليار جنيه منها لزيادة الانفاق التعليم والصحة ، فقبل الاصلاحات الاخيرة في يوليو 2014 كانت مصر تنفق علي دعم الطاقة اكثر مما تنفقه علي التعليم والصحة والبنية الاساسية مجتمعين *(Clarke,2014,p1)* ، وقد تعهدت الحكومة عقب رفع أسعار المنتجات البترولية بمضاعفة الانفاق علي التعليم والصحة وادخال ضريبة القيمة المضافة ، وبالفعل بعد الاصلاح تم زيادة مخصصات التعليم والصحة للمرة الاولي عن مخصصات الدعم في موازنة 2015/2014 (وزارة المالية – مصر ، 2015، ص13)، وتزامناً مع رفع اسعار الطاقة اعلنت الحكومة المصرية عن برنامجين للدعم النقدي هما تكافل وكرامة يستهدف احدهما العائلات الفقيرة والاخر المسنين وغير القادرين ، مع الاعلان عن توسيع قاعدة المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي ليشمل 1.5 مليون فرد .

فقد وعدت الحكومة المصرية بتخصيص نسبة من 10% – 15% من الوفر الناتج من تخفيض الدعم للأغراض الاجتماعية والتي من بينها تمويل برنامج تكافل وكرامة ، فتم تخصيص 500 مليون جنيه للبرنامج في العام المالي 2015/2014 ، وقد وافق البنك الدولي علي منح مصر قرض بقيمة 400 مليون دولار في ابريل 2015 لدعم تأسيس برنامج تكافل وكرامة ، ودخلت اتفاقية التنفيذ في سبتمبر من نفس العام ، ويستهدف البرنامج في المرحلة الاولي عدد 165707 أسرة من ستة محافظات النسبة الاكبر منهم لبرنامج تكافل ، مع التوسع في البرنامج ليشمل كافة المحافظات في مراحل لاحقة ، ويستهدف البرنامج الوصول الي 1.5 مليون أسرة فقيرة بنهاية عام 2017 ، ويوجه

البرنامج بصفة اساسية للأسر الفقيرة والاسر التي لديها أطفال قصر تحت 18 عاماً والمسنين من 65 عاما فأكثر ، والفقراء ذوي الامراض المزمنة ، وتصل تكلفة البرنامج حال اكتمال الاستهداف لـ 1.5 مليون اسرة الي 10.89 مليار جنيه ، ويتوقع ان يخفض البرنامج من معدل الفقر في مصر بنسبة 24% ، ويخفض مؤشر فجوة الفقر بمعدل 35% ، وفي موازنة العام المالي 2016/2015 خصص لبرنامج تكافل وكرامة مبلغ 4.7 مليار جنيه ، مع تخصيص زيادة في المعاشات الضمانية بمعدل 71.2% لتصل الي 11.4 مليار جنيه (وزارة المالية – مصر ، 2015 ، ص11)

3-3-1-3 الحملة الاعلامية لبرنامج اصلاح الدعم :

في مسح اجري علي 2000 اسرة مصرية للتعرف علي استهلاكهم للطاقة وادراكهم لحجم الدعم الحكومي لها – وجد ان 86% لا يدركون حجم الانفاق الحكومي علي دعم الطاقة ، وبالرغم من ان ادراك الاغنياء لحجم الدعم افضل من غيرهم الا انه وجد ان نسبة 29% من الاغنياء كانت غير مدركة لحجم الدعم الحكومي للطاقة ، وتشير نتائج هذا المسح الي صعوبة اقناع الفقراء والاقل تعليماً بضرورة إصلاح الدعم وما يشكله الوضع القائم من هدر للموارد العامة ، الامر الذي يستدعي ضرورة الاهتمام بالتواصل الفعال لبناء التأييد الشعبي للاصلاح (Verme and Araar,2017,p223) .

وفي مسح للحكومة المصرية (2014) وجد ان 70% من الاسر لا تعرف حجم دعم الدولة للوقود الحفري وبصفة خاصة الاسر الفقيرة، حتي الاسر الغنية فعلي الرغم من انها اكثر دراية بالدعم الا انها عادة ما تقدر الدعم بأقل من حجمه الذي يمتص وقت اجراء المسح 8% من الناتج المحلي الاجمالي تمثل 39% من الانفاق الحكومي *(Whitley et al ,2015,p26)* .

وبعد الاعلان عن زيادة أسعار المنتجات البترولية في مصر (2014) استمرت حملة متتابعة من الرئيس ورئيس الوزراء تضمنت مقابلات مع مختلف الاطراف ، وفي يوليو عقد رئيس الوزراء مؤتمر صحفي شرح خلاله قرار زيادة الاسعار وانه جاء بعد دراسات مستفيضة تحدد حجم الوفر في الموازنة الناتج عن تلك الزيادة ، وان نصف هذا الوفر سيخصص للتعليم والرعاية الصحية ، مؤكداً علي انفاق اكثر من 100 مليار دولار علي دعم المواد البترولية خلال العقد السابق علي زيادة الاسعار ، وان التعليم والصحة اولي بهذا الانفاق ، وقد اعتبر ان هذه الزيادات هي الخطوة الاولي علي طريق الإصلاح *(Eu Rim Policy And Investment Council Ltd. (Erpic),2014)* ، بعدها قام

الرئيس السيسي بحديث للتليفزيون لشرح ضرورة التغيرات في أسعار الطاقة مشبهاً اجراء زيادة الاسعار بالدواء المر bitter bill *(Christensen,2015,p1)* ، وطالب الرئيس من المصريين العمل معه من اجل استمرار الاصلاح ، ومؤكداً علي انه كان من الاسهل عدم زيادة أسعار الطاقة والحفاظ علي شعبيته ، الا ان ذلك كان سيعد بمثابة الخيانة لثقة الشعب في الحفاظ علي الدولة.

وقد كان نتيجة هذه الحملة الاعلامية ان بدأ اغلب المواطنين في تفهم اصرار القيادة السياسية علي الاصلاح ، الا ان هذه الحملة ادت الي زيادة استهلاك المنتجات البترولية في الايام القليلة السابقة علي قرار زيادة الاسعار ، وبسبب قصر الفترة الاعلامية لم تحدث حالة من الذعر أو نقص المعروض من المنتجات البترولية ، وبعد اعلان قرار رفع أسعار المنتجات البترولية بدأت موجة ثانية من الحملة الاعلانية شارك فيها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، وتضمنت مقابلات مع اصحاب المصالح (Laura M.James,2015,p14)، وقد تضمنت الحملة الاعلامية دعوة الحكومة المواطنين لترشيد استخدام الطاقة في المنازل والمصانع لخفض الضغوط علي عرض الطاقة للوفاء باحتياجات الطلب المحلي ، ومن ذلك دعوة وزير التجارة والصناعة في نوفمبر 2014 الي ترشيد استهلاك الطاقة . (Laura M.James,2015,p16)

وبرغم جهود الحملة الاعلامية للاصلاح ، الا ان دراسة البنك الدولي (2017) تصف جهود التواصل اثناء إصلاح عام 2014 بالضعيفة الي حد ما ، وتعتبرها غير كافية . (Verme and Araar,2017,p240) .

4-1-3-3 <u>التوجه نحو الطاقة المتجددة :-</u>

اتجهت الدولة في مصر في عام 2014 وبالتزامن مع برنامج إصلاح دعم الطاقة الي تشجيع القطاع الخاص علي انتاج الكهرباء من المصادر المتجددة ، وتعهدت الدولة بشراء الكهرباء المنتجة لفترات طويلة تصل الي 25 سنة ، وبأسعار محددة بحسب قدرة المحطات تتراوح من 84.4 قرش/ك.و.س في المحطات المنزلية الصغيرة الي 102.5 قرش / ك.و.س في المحطات الكبيرة من 20 الي 50 ميجا وات (*الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء*، 2014، ص24) ، فقد كان من غير الممكن تحقيق هدف الوصول بنسبة مساهمة الطاقة المتجددة في مصر الي 20% من اجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في مصر عام 2020 – في ظل أسعار المواد البترولية المتدنية التي تمنع القطاع

الخاص علي المشاركة في الاستثمار في الطاقة المتجددة ، ولذا فقد قررت الحكومة المصرية في سبتمبر 2014 زيادة أسعار الطاقة المولدة من المصادر المتجددة وتعهدت بشراء الطاقة المنتجة من هذه المصادر لفترة طويلة تصل الي 25 عاماً للطاقة الشمسية ، 20 عاماً لطاقة الرياح ، وبأسعار مناسبة يتم مراجعتها كل عامين بقرار يحدد الاسعار الجديدة ، أو عند الوصول للحد الأقصى المستهدف للإنتاج من هذه المصادر ، حيث تستهدف الحكومة المصرية جذب استثمارات في مجال الطاقة المتجددة من خلال عقود طويلة ، مع تعهدها بشراء الطاقة المنتجة بسعر معلن سلفاً يحقق عائد علي الاستثمار بحسب القدرات المنتجة كما يلي:-

جدول 4 : تعريفة شراء الحكومة للطاقة الشمسية

م	قدرة المحطة الشمسية	تعريفة التغذية
1	منزلي	84.4 قرشاً/ ك. و. س
2	اقل من 200 ك. و	90.1 قرشاً/ ك. و. س
3	من 200 ك. و – 500 ك. و	97.3 قرشاً/ ك. و. س
4	من 500 ك. و – 20 م. و	13.6 دولار سنت / م. و. س
5	من 20 م. و – 50 م. و	14.34 دولار سنت / م. و. س

المصدر: *جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، تعريفة التغذية للطاقة المتجددة في مصر ، القاهرة ، اكتوبر 2014 ، ص 3-5.*

وتكون التعريفة ثابتة طوال فترة التعاقد، وتسدد تعريفة القدرات اعلي من 50 م. وات بالجنيه المصري وفق معادلة خاصة تقدر قيمة التعريفة بالجنيه على انها تعادل 15% من قيمة التعريفة بالدولار مضروبة في 7.15 جنيه يضاف اليها 85% من قيمة التعريفة بالدولار حسب سعر الصرف في تاريخ الاستحقاق.

وبالنسبة لطاقة الرياح فقد اعطت الحكومة المصرية حساباً للتعريفة علي فترتين ، الفترة الاولي خمس سنوات تتراوح التعريفة فيها ما بين 11.48 و 9.57 دولار سنت / ك. و. س ، والفترة الثانية خمس عشرة سنة تتراوح التعريفة فيها بين 11.48 و 4.60 دولار سنت / ك. و. س وذلك بحسب

عدد ساعات التشغيل ، ويتم السداد بالجنيه المصري وفق معادلة خاصة تحسب نسبة 30% من التعريفة المقدرة بالدولار علي اساس ان الدولار يساوي 7.15 جنيه ، و70% من قيمة التعريفة علي اساس سعر الصرف يوم الاستحقاق ، وقد قدمت الحكومة المصرية تسهيلات عبارة عن قروض ميسرة بفائدة 4% للمشروعات المنزلية وللقدرات اقل من 200 ك. و ، وبفائدة 8% للمشروعات من 200 ك. و الي 500 ك. و .

ولم تحظي الطاقة المولدة من مصادر متجددة اخري مثل البيوماس أو الطاقة الحرارية الارضية بمثل هذا الدعم الحكومي (Al-Ayouty ,2015,p5-6) .

3-3-1-5 عوامل نجاح الاصلاح:

3-3-1-5-1الإجراءات التعويضية:

قامت الحكومة المصرية بعدة إجراءات بالتزامن مع رفع أسعار المنتجات البترولية (2014) تضمنت إجراءات للحفاظ علي أسعار السلع الاساسية مثل الخبز والارز والسكر والشاي والدقيق والزيت ، فتم توسيع قاعدة دعم الغذاء ليشمل 20 سلعة في البداية تم زيادتها لاحقاً لما يقرب من 100 سلعة يختار من بينها المستهلك بواقع مبلغ 15 جنيه دعم مقدم للفرد في الاسرة شهرياً ، مع تقديم سلع اضافية بأسعار مخفضة مثل اللحوم والدواجن ، وقد راعت الحكومة عدم زيادة أسعار اسطوانات الغاز المسال التي يستخدمها الفئات منخفضة الدخل بدرجة كبيرة ، وبالرغم من تلك الاجراءات فان العديد من الدراسات مثل دراسة رشوان (2014) تشير الي معاناة الاسر منخفضة ومتوسطة الدخل علي أثر زيادة الاسعار عقب رفع أسعار المنتجات البترولية ، بالإضافة الي تشكك المواطنين في قدرة الحكومة علي ترجمة الوفر الناتج من تقليص الدعم الي مزايا حقيقية للسكان (Fattouh, El-Katiri,2012,p11) .

وتشير دراسة البنك الدولي (2016) الي التأثير الايجابي للمدفوعات التحويلية بعد زيادة أسعار الطاقة (2014) ، ففي ظل هذه المدفوعات لم ينخفض الاستهلاك سوي بمعدل 0.4% بالمقارنة بانخفاض الاستهلاك بمعدل 1.4% في حالة غياب هذه المدفوعات *(Griffin,et al,2016,p8)* . وتشير دراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية الي ضرورة اقتران برنامج اصلاح الدعم بمزيد من الجهود للحد من احتياج المواطنين للدعم في الاجلين القصير والمتوسط ، وبما يمكنهم من

الحصول علي مستوي معيشة لائق والتمتع بصحة جيدة وتعليم متميز ، واتاحة الفرصة لهم لاستخدام هذه القدرات في الانتاج ، وفي اتخاذ القرارات المؤثرة علي معيشتهم عبر سياسات لتحسين الانتاجية وتطوير رأس المال البشري ، وايجاد فرص عمل منتجة في اطار التعاون بين الدولة والقطاع الخاص (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2008، ص5-7) ، ويشمل ذلك بحسب الدراسة ما يلي:-

1- زيادة اجور العاملين بالدولة بما يضمن لهم حياة كريمة والاستغناء عن الدعم، مع مصاحبة ذلك بزيادة انتاجية الموظف العام وتمويل زيادة الاجور من موارد حقيقية لتجنب الاثار التضخمية.
2- العمل علي تعزيز النمو الاقتصادي والتوسع في الاستثمارات الصناعية ودعم القطاع الريفي بما يزيد من تشغيل الفقراء ويخفض من تكاليف الغذاء.
3- الدعم النقدي المشروط بالاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والذي يحققه برنامج تكافل وكرامة، حيث يعتبر بمثابة استثمار للأموال العامة في زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم وتحسين الرعاية الصحية الوقائية والحد من عمالة الطفال، الامر الذي يسهم في رفع انتاجية عنصر العمل وهو بمثابة عنصر الانتاج الوحيد المتاح للفقراء .

3-3-1-5-2انخفاض أسعار البترول الدولية:

انخفضت أسعار البترول العالمية – عقب زيادة أسعار المنتجات البترولية في مصر – بأكثر من 50%، حيث انخفضت الاسعار من 115 دولار للبرميل الي حوالي 50 دولار للبرميل، ويتوقع استمرار الاسعار العالمية منخفضة بفعل مجموعة من العوامل منها زيادة مصادر العرض وبخاصة في الولايات المتحدة الامريكية بفعل التقدم التكنولوجي، وكل انخفاض في الاسعار العالمية يعني انخفاض قيمة الدعم في الموازنة العامة للدولة.*(Griffin,et al,2016,p10)* .

وقد كان لانخفاض أسعار البترول العالمية عقب إصلاح دعم الطاقة في مصر (2014) آثاره الايجابية علي الموازنة العامة قدر بنصف بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي ، حيث انخفض الانفاق المقدر علي دعم الطاقة في موازنة العام المالي 2015/2014 بمعدل 25%، فقد اعتمد تقدير الموازنة العامة علي اعتبار ان سعر البرميل العالمي للبترول 105 دولار / برميل (*ديفاراجان ، متقي* ، 2015 ، ص7)، هذا فضلاً عن انخفاض عجز ميزان تجارة الوقود بنحو 30% ، فقد انخفضت الاسعار الدولية للبترول بعد فترة قصيرة من قيام الحكومة المصرية برفع أسعار المنتجات

البترولية عام 2014 ، حيث وصلت الي 40% من متوسط ما كانت عليه في السنوات السابقة ، وقد ادي ذلك الي تقليل الفجوة بين الاسعار المحلية في مصر والاسعار العالمية ، وبالتالي فقد انخفضت تكاليف دعم الطاقة (*Griffin,et al,2016,p2*)، وقد اتاح هذا الانخفاض في الاسعار العالمية للبترول بيئة مواتية لاستكمال اصلاح دعم الطاقة في مصر .

ويري (حسين صالح ، اخرون 2016) ان انخفاض أسعار البترول عام 2014 قد اثر إيجابيا علي اصلاح الدعم (حسين صالح ، آخرون ،2016)، حيث اعطي مجالا لمواصلة برنامج الإصلاح ، وخلق المزيد من الوفورات التي يمكن استخدامها في تسريع خطط تعود بالنفع علي الاقتصاد المصري مثل توسيع نطاق شبكة الغاز الطبيعي والتوجه نحو الطاقة المتجددة لتنويع مصادر الطاقة ، الا ان تأثر دول الخليج نتيجة انخفاض أسعار البترول قد ادي الي تقليص المساعدات المقدمة لمصر والتي بلغت 13 مليار دولار منح بترولية عام 2014/2013(*Laura M.James,2015,p13*) .

3-3-1-5-3 القبول المجتمعي للاصلاح في مصر :

تشير دراستي رشوان (2014) ، نصر الله وصالح (2014) الي وجود سخط واضح في البداية وبخاصة بين القطاعات الفقيرة ومتوسطة الدخل نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة ، الا انه سرعان ما تم احتواء هذا السخط وبخاصة بعد الحملات الاعلانية ، وقد استغلت بعض الجماعات المعارضة للنظام قرار رفع أسعار الطاقة ونظمت وقفات في سبتمبر 2014 في مناطق حلوان والمعادي وغيرها ، الا انه سرعان ما تم السيطرة الامنية عليها ، وعلي الجانب الاخر يشير صندوق النقد الدولي (2014) الي درجة عالية من الرضا والقبول الشعبي العام بقرارات اصلاح الدعم (*Laura M.James,2015,p15*) .

3-4 إصلاح عام 2016

بعد إصلاح عام 2014 كانت خطة الحكومة حول الزيادات المستقبلية لأسعار الطاقة غير واضحة المعالم ، وحتي بالنسبة لما هو مخطط من اجراءات ادارية لم ينفذ وفقاً للبرنامج الزمني المقرر ، وعلي سبيل المثال فقد كان المتوقع ان يتم البدء في تطبيق نظام الكروت الذكية بمحطات الوقود في يناير 2015 ، وتعميم العمل بها في ابريل 2015 ، الا ان ذلك لم يتحقق. (*Laura M.James,2015,p17*)

وعلي الرغم من التزام الحكومة بالمضي قدماً نحو المزيد من إجراءات اصلاح الدعم ، الا انه كانت هناك عدة مخاوف في هذا الخصوص ، فانخفاض الاسعار العالمية للبترول قد يقلل من الحاجة الملحة للإصلاح ويجعل من الصعب تبرير جولة اخري من اصلاح الدعم ، فالجولة الاولي تحققت بدون اضطرابات اجتماعية ظاهرة ، ولا يعني ذلك ان الجولة الثانية ستشهد الامر نفسه ، الامر الذي يؤكد عليه كالين (2014) ، حيث يتطلب المضي قدماً نحو الجولة الثانية تقدماً اسرع في اصلاح شبكات الحماية الاجتماعية ودعم الغذاء ، خاصة مع عدم المساس بدعم اسطوانات الغاز المسال في الجولة الاولي بالرغم من استحوازها عي قدر كبير من دعم الطاقة (*Laura M.James,2015,p18)* .

وقد قامت الحكومة عام 2016 بزيادةاسعار المنتجات البترولية المدعومة وزيادة أسعار الكهرباء لشرائح الاستهلاك المختلفة ، والجدول التالي يوضح تعديلات أسعار المنتجات البترولية 2014-2019

جدول 5 : تطور أسعار المنتجات البترولية 2014-2019

م	المنتج	أسعار 2014	أسعار 2016	أسعار 2017	أسعار 2018	أسعار 2019
1	بنزين 80	1.60	2.35	3.65	5.50	6.75
2	بنزين 92	2.60	3.50	5	6.75	8
3	بنزين 95	6.25	6.25	6.60	7.75	9
4	سولار / كيروسين	1.80	2.35	3.65	5.50	6.75
5	اسطوانة الغاز	8.00	15.00	30	50	65

المصدر : وزارة البترول

ويلاحظ – في الزيادات السعرية عام 2016 – المساواة السعرية بين ثلاث منتجات بترولية هي البنزين والسولار والكيروسين عند سعر 2.35 جنيه / لتر ، وذلك علي الرغم من اختلاف قيمة الدعم الموجه للمنتجات الثلاثة ، واختلاف الكميات المستهلكة منها في مختلف قطاعات الاقتصاد ، فالبنزين أقل تأثيراً في معدل التضخم بالمقارنة بالسولار المستخدم في وسائل نقل البضائع ومستلزمات الإنتاج وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج (نفين كمال،2016) .

وتشير دراسة معهد اكسفورد لدراسات الطاقة (2015) الي أهمية الالية التلقائية لتعديل الاسعار ، اذ قد تتعرض الحكومة المصرية لفقد جانب كبير من التأييد الشعبي لها إذا ما أخلت بوعود زيادة الانفاق علي البنية الاساسية والتعليم والصحة (Fattouh, El-Katiri,2012,P12)، وقد يخرج الامر عن سيطرة الحكومة عند زيادة الاسعار الدولية للطاقة أو تغير أسعار الصرف كما حدث في 2016 عند تعويم الجنيه ، ففي ظل غياب آلية لتعديل الاسعار المحلية للطاقة قد لا تتمكن الحكومة من تحقيق وفورات حقيقية من زيادة أسعار المنتجات البترولية .

3-5 إصلاح عام 2017

أثر تعويم الجنيه المصري امام الدولار في نوفمبر 2016 علي اصلاح الدعم بشكل كبير، حيث عاود دعم الطاقة الارتفاع مرة اخري نتيجة ارتفاع فاتورة المنتجات البترولية المستوردة بسبب التعويم.

وفي خطوة اعتبرتها الحكومة استكمالاً لإصلاح الدعم الذي بدأته عام 2014، اعلنت الحكومة في صباح يوم الخميس 29 يونية 2017 – زيادة أسعار المنتجات البترولية ، فتم رفع أسعار البنزين 80 والسولار من 2.35 قرشاً / لتر الي 3.65 قرشاً / لتر ، والبنزين 92 من 3.50 قرشاً / لتر الي 5 جنيهات / لتر ، وزيادة أسعار المازوت لصناعة الاسمنت الي 3500 جنيه / للطن ،وزيادة سعر الغاز الطبيعي للسيارات الي جنيهان للمتر المكعب وللمنازل الي ما بين 100 قرش للمتر المكعب و225 قرش للمتر المكعب (الجريدة الرسمية ، 2017)، وكانت الزيادة الاكثر اهمية هي زيادة أسعار اسطوانة البوتاجاز للمنازل من 15 جنيهاً للأسطوانة الي 30 جنيهاً للأسطوانة ، وتعد تلك الزيادة في سعر الاسطوانة هي الاكثر تأثيراً علي الفقراء ، حيث يشير مسح الدخل والانفاق والاستهلاك (2014) الي تأثر الفقراء بدرجة اكبر من غيرهم بزيادة أسعار اسطوانات الغاز المسال LPG ، اذ يصل 60% من دعم اسطوانات الغاز للفقراء ، 25% من دعمها للأغنياء ، Verme)

(and Araar,2017,p232 وتشير كذلك دراسة البنك الدولي (2017) الي ان زيادة أسعار اسطوانات الغاز هي الاكثر تأثيراً من بين بنود الطاقة المختلفة علي الفقراء ، اذ تقدر الدراسة اثر زيادة اسعارها بـ 25% بانخفاض استهلاك الفقراء بمعدل 1,31 بالمقارنة بانخفاض استهلاك الاغنياء بـ 0,37%.

وبالنسبة لزيادة أسعار البنزين فان تأثيرها يعتبر محدود نسبياً علي الفقراء، حيث يشير المسح المشار اليه الي تأثر الاغنياء بدرجة اكبر من غيرهم بزيادة أسعار البنزين ، فإزالة دعم البنزين سوف تخفض من الدعم الذي يصل للأغنياء بمعدل 40% بينما لن يتأثر الفقراء سوء بمعدل 3% فقط .

ومع نهاية الاسبوع الاول من يوليو 2017 اعلنت الحكومة المصرية عن زيادة أسعار الكهرباء للمنازل لشرائح الاستهلاك المختلفة وفق الجدول التالي :

جدول 6 : أسعار شرائح الكهرباء 2014-2019

استهلاك المنازل (قرش / ك . و . س)	سعر 2014	سعر 2016	سعر 2017	سعر 2018	سعر 2019
حتي 50	7.5	11	13	22	30
51- 100	14.5	19	22	30	40
0 – 200	16	21.5	27	36	50
201 – 350	24	42	55	70	82
351 – 650	34	55	75	90	100
651 – 1000	60	95	125	135	140
أكثر من 1000	74	95	135	145	145

المصدر : وزارة الكهرباء .

وعادة ما يتم تبرير زيادة اسعار الكهرباء بتكاليف الدعم الباهظة فضلا عن ان رفع الأسعار يشجع على زيادة قدرات التوليد لمواجهة الطلب على الكهرباء ويحقق استقرار فى امدادات الكهرباء التى تعتمد عليها قطاعات الاقتصاد المختلفة (Kosmo,1987,p40) .

وقد سبق زيادة أسعار الكهرباء والمواد البترولية اعلان الحكومة عن حزمة من **الاجراءات التعويضية** تبدأ مع اول يوليو، تمثلت في :

1. علاوة غلاء معيشة بمعدل 7% للخاضعين لقانون الخدمة المدنية وبمعدل 10% لغير الخاضعين له ، بالاضافة الي علاوة دورية بنفس النسبة ، ووضع حد ادني للزيادة بمبلغ 130 جنيهاً .
2. تعديل قانون الضريبة علي الدخل بما يضمن خفض الضرائب علي الاجور بمعدل يصل الي 80% من الوضع قبل التعديل .
3. زيادة المعاشات الحكومية بمعدل 15% .
4. زيادة معاشي تكافل وكرامة بمبلغ 100 جنيه .
5. زيادة دعم الغذاء للفرد من 21 جنيهاً الي 50 جنيهاً للفرد .

6-3 اصلاح عام 2018

شهدت الاسعار العالمية للبترول في الأشهر الاولي من عام 2018 زيادة ملحوظة تخطت 74 دولار / برميل ، الامر الذي شكل مبرراً لزيادة أسعار الطاقة ، فزيادة أسعار البترول بمعدل دولار واحد للبرميل بحسب الحكومة يكلف 3.5 مليار جنيه سنوياً ، فأعلنت الحكومة أسعار جديدة للمنتجات البترولية اعتباراً من 2018/6/16 بنسب متفاوتة تتراوح ما بين 17.4% إلى 66.5%، حسب نوع المنتج البترولي ، فتم زيادة سعر البنزين 92 إلى 6.75 جنيه للتر من ٥ جنيهات بزيادة نحو 35٪، وسعر البنزين 80 والسولار إلى 5.50 جنيه من 3.65 جنيه بزيادة 50٪ ، كما زاد سعر البنزين 95 إلى 7.75 جنيه للتر من 6.60 جنيه بارتفاع 17.4٪، وسعر أسطوانة البوتاجاز 66.6٪ إلى 50 جنيها للاستخدام المنزلي، وإلى 100 جنيه للاستخدام التجاري.

وتم اعلان أسعار جديدة للمحاسبة علي استهلاك الكهرباء للشرائح المختلفة اعتباراً من 2018/7/1 ، ومن الملاحظ ان زيادة الأسعار للشرائح الأقل كانت بنسب اكبر بالمقارنة بزيادة الأسعار للشرائح الأكثر استهلاكاً للكهرباء ، وعلي سبيل المثال فقد تم زيادة الشريحة الاولي بنسبة 69% من 13

قرش الي 22 قرش ،بينما زادت الشريحة الأخيرة بمعدل 7.4% من 135 قرش الي 145 قرش/ كيلو وات.

وقد أعقب ذلك الإعلان عن زيادة أسعار الغاز الطبيعي للمنازل اعتباراً من 2018/8/1 بمعدلات تتراوح من 25% الي 75%، فتم زيادة أسعار الغاز بمعدل 75 قرش لكل متر مكعب في الشريحة الأولى وهى من 0 حتى 30 متر مكعب ، أصبح سعر المتر المكعب 1.75 قرش بدلا من 100 قرش، الشريحة الثانية من 30 حتى 60 متر مكعب أصبح سعر المتر المكعب 2.5 جنية بدلا من 1.75 جنية، الشريحة الثالثة وهى لمن يستهلك اكثر من 60 متر مكعب أصبح سعر المتر المكعب 3 جنية بدلا من 2.25 جنية.

وقد أعلنت الحكومة عن **إجراءات تعويضية** لزيادة أسعار الطاقة لعام 2018، منها: -

1- زيادة أجور العاملين بالدولة بعلاوة استثنائية من 180 جنيه الي 200 جنيه بحسب الدرجة الوظيفية.

2- زيادة المعاشات الحكومية بمعدل 15% .

3- الإعلان عن إضافة المواليد الجدد من 2006 حتي 2015 لبطاقات التموين وبشرط الا يزيد دخل الاسرة عن 2500 جنيه للموظفين بالحكومة، 2000 جنيه لأصحاب المعاشات والقطاع الخاص.

4- زيادة حد الاعفاء الضريبي للدخل السنوي من 7200 الي 8000 جنيه بتكلفة 9 مليارات جنيه خلال العام المالي 2019/2018.

5- زيادة الحد الأدنى للمعاشات الحكومية بنسبة 50% ليصل الي 750 جنيهاً شهرياً.

وفي 30 ديسمبر 2018 اصدر رئيس مجلس الوزراء قرارة رقم 2764 بشأن تشكيل لجنة فنية تسمي " لجنة متابعة الية التسعير التلقائي للمواد البترولية " تضم ممثلين لوزارة البترول الهيئة العامة للبترول ووزارة المالية، الا ان القرار قد قصر عمل اللجنة علي مراجعة أسعار بنزين 95 أكتين المحلية ومقارنتها بالأسعار الدولية لخام برنت وسعر الصرف بصورة ربع سنوية مع اقتراح تعديل السعر المحلي للمستهلك بما لا يجاوز 10% ارتفاعاً أو انخفاضاً.

3-9 اصلاح عام 2019

بنهاية مارس 2019 أعلن الرئيس السيسي عن مجموعة من الإجراءات الجديدة التي سيتم اتخاذها خلال الفترة المقبلة للتخفيف عن المواطنين، وتشمل الإجراءات الآتية:

1. رفع الحد الأدنى للأجور لجميع العاملين بالدولة المخاطبين وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية من 1200 جنيه إلى 2000 جنيه.
2. منح جميع العاملين بالدولة العلاوة الدورية بنسبة 7% من الأجر الوظيفي بحد أدنى 75 جنيهًا، و 10% لغير المخاطبين بالخدمة المدنية بحد أدنى 75 جنيهًا.
3. منح علاوة إضافية استثنائية لجميع العاملين بالدولة بمبلغ مقطوع قدره 150 جنيهًا للعمل على مواجهة آثار التضخم على مستويات الأجور.
4. تحريك الحد الأدنى لكل الدرجات الوظيفية بالدولة؛ بما يعكس تحسين دخول جميع العاملين، لتكون 2000 للدرجة السادسة، و 7000 للدرجة الممتازة، بدلًا من 4600.
5. إطلاق أكبر حركة ترقيات للعاملين بالدولة لكل من استوفى المدة اللازمة حتى 30 يونيو 2019.
6. منح أصحاب المعاشات 15% زيادة بحد أدنى 150 جنيهًا مع رفع الحد الأدنى للمعاش إلى 900 جنيه والبدء في رد الأموال التي تمثل مديونية الخزانة العامة وبنك الاستثمار القومي للمعاشات بناء على دراسات إكتوارية مستقلة يعتمدها المركزي للمحاسبات تكون ملزمة لوزارة المالية.

وفي مايو 2019 أعلن وزير الكهرباء والطاقة المتجددة في مؤتمر صحفي الأسعار الجديدة للكهرباء التي يتم تطبيقها بدأ من يوليو 2019، بنسبة زيادة تبلغ 14.9%، مشيراً الي ان الزيادة تقلص عجز قطاع الكهرباء من 33.5 مليار جنيه إلى 16.5 مليار جنيه ، وقد أشار الي ان خطة ترشيد دعم الكهرباء بدأت عام 2014، وكان مخططا أن تنتهى فى يوليو 2019 بتحرير الأسعار من الدعم بشكل كامل، ومحاسبة المواطن بسعر تكلفة الكيلو وات، ومع ارتفاع سعر الدولار خلال 2017، فقد تم تعديل خطة رفع الدعم إلى 8 سنوات بدلا من 5، لتخفيف العبء عن المواطنين .

ومن الملاحظ ان زيادة الأسعار قد شملت لكافة الشرائح بمعدلات مختلفة مع زيادات بدرجة أكبر في الشرائح الأدنى من الاستهلاك ، حيث تم رفع الشريحة الأولى من صفر إلى 50 كيلو وات "30 قرش بدلا من 22 قرش " ، والشريحة الثانية من 51 إلى 100 كيلو وات "40 قرش بدلا 30 قرش " ، والشريحة الثالثة من صفر حتى 200 كيلو وات " 50 قرش بدلا من 36 قرشًا "،

والشريحة الرابعة من 201 إلى 350 كيلو وات "82 قرش بدلا من 70 قرشًا "، والشريحة الخامسة من 351 إلى 650 كيلو وات "100 قرش بدلا من 90 قرشًا "، والشريحة السادسة من 651 إلى ألف كليو وات " 140 قرش بدلا من 135 قرشًا "، بينما الشريحة السابعة من يزيد استهلاكه عن 1000 كيلو وات لا يحصلون على دعم " 145 قرشًا".

وقد بدأت حملة إعلانية بالقنوات الفضائية الحكومية والخاصة أواخر يونيو 2019 لشرح مزايا ترشيد دعم الطاقة في خطوة من الحكومة للحصول علي التأييد الشعبي أو علي الأقل تفهم المواطنين لقرار زيادة أسعار المواد البترولية الذي صدر صباح الخامس من يوليو متضمناً زيادة أسعار الكيروسين والسولار والبنزين 80 من 5.5 الي 6.75 جنيه/ لتر ، والبنزين 92 من 6.75 الي 8 جنيه / لتر ، والبنزين 95 من 7.75 الي 9 جنيه للتر ، وانبوبة البوتاجاز المنزلي 12.5 كجم من 50 الي 65 جنيه للأنبوبة تسليم المستودع ومن 100 الي 130 للأنبوبة 25 كجم للاستخدام التجاري ، وشملت الزيادة أسعار الغاز الطبيعي للسيارات الي 3.5 جنيه / م3 .

وقد أعقب قرار زيادة الأسعار قرار رئيس الوزراء 1558 لسنة 2019 بشأن قيام لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية بتوسيع نطاق عملها ليشمل اقتراح تعديل أسعار المنتجات البترولية المختلفة بصورة ربع سنوية علي ضوء أسعار خام برنت وسعر الصرف، مع استثناء البوتاجاز والمنتجات البترولية المستخدمة من قبل قطاعي الكهرباء والمخابز، مع عدم تجاوز نسبة التغير في سعر المستهلك 10% ارتفاعاً وانخفاضاً (الجريدة الرسمية ، 2019) .

وفي اكتوبر 2019 قامت لجنة التسعير التلقائي بخفض أسعار البنزين بأنواعه المختلفة بـ 25 قرشاً مع الابقاء علي اسعار السولار كما هي، هذا التخفيض وان كان بمعدل ضئيل، الا انها المرة الاولي التي تخفض فيها الدولة اسعار المواد البترولية، هذا فضلاً عن التأكيد علي مصداقية الحكومة المصرية بوضع الاسس والقواعد وفق منهجية ثابتة تربط بين الاسعار المحلية للمواد البترولية وبين اسعارها الدولية واسعار الصرف.

4-أثر زيادة أسعار الطاقة علي الرفاهية في مصر

تؤثر زيادة أسعار بنود الطاقة المدعومة علي رفاهية المستهلكين عبر قناتين، الاولي تتم بصورة مباشرة من خلال تأثر الانفاق علي بنود الطاقة المدعومة، والثانية تتم بصورة غير مباشرة من خلال

تأثر الانفاق علي البنود الأخرى التي تدخل الطاقة في انتاجها، ويشار الي الانخفاض في الرفاهية هنا باعتباره الانخفاض في الدخل الحقيقي المتاح للمستهلك .

4-1 النموذج المستخدم :

يتم استخدام النموذج المقدم من صندوق النقد الدولي (2016) في دراسة بعنوان " أداه جديدة لتحليل الاثار التوزيعية بالتطبيق علي دعم الوقود " *(Fabrizio et al ,2016)* ، حيث يتيح هذا النموذج امكانية التعرف علي اثر التغير في أسعار الطاقة علي الرفاهية من خلال قياس الاثرين المباشر وغير المباشر ، وذلك عبر ادخال بيانات مصفوفة المعاملات الفنية المشتقة من مصفوفة الحسابات الاجتماعية للمنتجات البترولية والكهرباء والقطاعات الرئيسية في الاقتصاد ، وتتيح مخرجات التطبيق امكانية التعرف علي الاثر المباشر بصورة مستقلة عن الاثر غير المباشر فضلاً عن تحديد الاثر الكلي لدرجة تأثر شرائح الدخل المختلفة بارتفاع أسعار الطاقة.

ويفترض النموذج عدم تأثر الكمية المستهلكة من الكهرباء او المنتجات البترولية مع ارتفاع الأسعار فالزيادات فى تكاليف الوقود تنتقل بصورة كلية الى الاسعار المحلية للسلع والخدمات.

ويمكن تقدير القياس النقدي للخسارة المباشرة في الرفاهية أو الانخفاض في الدخل الحقيقي dY (dir/Y) الناتج من زيادة أسعار منتج الطاقة المدعوم (i) باعتباره دالة في نسبة الانفاق علي ذلك المنتج المدعوم (dPi/Pi).

$$\frac{dYdir}{Y} = bi\ \frac{dPi}{Pi}$$

وعلي سبيل المثال اذا زادت أسعار السولار بمعدل 10% وكان السولار يمثل 10% من انفاق الاسرة فان الاثر المباشر لزيادة اسعار السولار يكون 1% انخفاض في رفاهية الاسرة.

ومع زيادة عدد منتجات الطاقة المدعومة M يكون :

$$\frac{dY\ dir}{Y} = \sum_{i=1}^{M} bi\ \frac{dPi}{dPi}$$

ويكون الاثر غير المباشر علي الرفاهية نتيجة زيادة أسعار سلع الطاقة المدعومة (dYind/dY) دالة في النصيب النسبي للانفاق علي السلع والخدمات الاخري bj:-

$$\frac{dYind}{Y} = \sum_{j=1}^{n} bj \frac{dPj}{Pj}$$

وتتحدد تكنولوجيا الانتاج من خلال مصفوفة معاملات المدخلات / المخرجات A ، مع دالة ليونتيف للانتاج والتي تفترض عدم تغير الطلب علي مدخلات الانتاج نتيجة تغيرات اسعار الطاقة.

$$\Delta P_{nc} = \Delta P_c * (I - A)^{-1}$$

حيث Pc هي أسعار منتجات الطاقة المدعومة، Pnc هي أسعار السلع والخدمات الأخري.

4-2 البيانات المستخدمة:

يتم استخدام البيانات الخام لمسح الدخل والانفاق والاستهلاك لعام 2015 ، والصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – مع مصفوفة المعاملات الفنية للمنتجات البترولية والكهرباء وأهم القطاعات الاقتصادية (الأغذية والمشروبات – الملابس – الإسكان – المياه – الأثاث – الخدمات الصحية – النقل وخدمات النقل – الاتصالات – الثقافة – التعليم –الفنادق والمطاعم – الخدمات الأخرى) – حيث تم تجميع القطاعات من مصفوفة الحسابات الاجتماعية SAM لعام 2013/2012 ، وحساب مصفوفة المعاملات الفنية لها بمعرفة الباحث ، وذلك للتعرف علي الاثرين المباشر وغير المباشر وبالتالي الأثر الكلي لزيادات أسعار بنود الطاقة المدعومة (البنزين – السولار – الغاز المسال – الغاز الطبيعي – المازوت – الكهرباء) خلال الفترة 2014- 2019 - علي رفاهية شرائح الدخل المختلفة ، وتستخدم الدراسة نماذج الاكسيل Excel template for distributional analysis التي قدمتها دراسة صندوق النقد الدولي (2016)[1] .

[1] http://www.imf.org/external/np/fad/subsidies/ data/stataprogram.zip.

جدول 7 : معدل زيادة اسعار المنتجات البترولية 2014-2019

م	المنتج		أسعار 2014 قبل الإصلاح	أسعار #2019	معدل الزيادة %
1	بنزين 80		0.80	6.50	813
2	بنزين 92		1.85	7.75	419
3	بنزين 95		5.75	8.75	152
4	سولار/ كيروسين		1.10	6.75	614
5	اسطوانة الغاز		5.00	65	1300
6	مازوت / طن		1500	4250	283
7	الغاز الطبيعي للسيارات /م3		0.45	3.50	778
8	الغاز الطبيعي للمنازل / م3	حتي 30م3	0.40	2.35	588
		من 30-60م3	1	3.10	310
		أكثر من 60م3	1.5	3.60	240

اسعار 2019 بعد تطبيق الآلية التلقائية للأسعار .

جدول 8 : معدل الزيادة السعرية لشرائح الكهرباء بالجنيه(2014 – 2019)

استهلاك المنازل (قرش / ك . و . س)	سعر 2014 قبل الاصلاح	سعر 2019	معدل الزيادة %
حتي 50	5	30	600
100 -51	12	40	333
200 – 0	12	50	417
350 – 201	19	82	432
650 – 351	29	100	345
1000 – 651	53	140	264
أكثر من 1000	67	145	216

*متوسط الزيادة في أسعار الكهرباء 372%

4-3 محاكاه أثر زيادة أسعار الطاقة خلال الفترة 2014-2019:

4-3-1 الانفاق علي الطاقة في الريف والحضر:

تظهر نتائج المحاكاة زيادة انفاق الشريحة الأعلى من الدخل علي الطاقة وبخاصة في الحضر، اذ يبلغ انفاقها السنوي علي الطاقة 24385.01، 18037.04 جنيهاً في الحضر والريف علي التوالي مقارنة بالشريحة الأدنى من الدخل التي يبلغ انفاقها السنوي علي الطاقة 4212.23، 4116.03 جنيهاً في الحضر والريف علي التوالي، ويتضح ذلك من الجدول التالي: -

جدول 8 : متوسط إنفاق شرائح الدخل المختلفة علي الطاقة في الريف والحضر بالجنيه سنوياً

	20% poorest	2nd quintile	3rd quintile	4th quintile	20% richest
Urban	4212.23	6011.52	7728.88	10319.01	24385.01
Rural	4116.03	5953.78	7651.73	10209.18	18037.04

4-3-2 النصيب النسبي للإنفاق علي الطاقة :

يوضح الجدول التالي انفاق الشرائح المختلفة علي منتجات الطاقة المدعومة كما تظهره نتائج المحاكاة .

جدول 9 : النصيب النسبي للإنفاق علي الطاقة من اجمالي الانفاق

	20% poorest	2nd quintile	3rd quintile	4th quintile	20% richest
elect	2.72	2.44	2.33	2.19	1.9
GASOLINE	0.32	0.46	0.64	1.06	1.94
GASOIL	0.01	0.01	0.01	0.02	0.04
LPG	1.1	0.86	0.75	0.65	0.41
natural gas	0.04	0.06	0.08	0.09	0.14
mazot	0.	0.	0.	0.	0.
Total	4.19	3.83	3.81	4.01	4.43

4-3-3 استفادة شرائح الدخل المختلفة من الدعم:

4-3-3-1 دعم الكهرباء

تظهر نتائج المحاكاة استفادة الشريحة العليا من الدخل من دعم الكهرباء بدرجة اكبر من باقي الشرائح، اذ تحصل علي 26.2% من دعم الكهرباء مقارنة بـ 16.3% تحصل عليها الشريحة الأقل دخلاً .

جدول 10 : استفادة الشرائح المختلفة من الدعم

	20% poorest	2nd quintile	3rd quintile	4th quintile	20% richest
Elect	16.3	18.2	19.6	19.7	26.2
GASOLINE	2.9	5.3	8.7	17.8	65.4
GASOIL	12.3	15.3	16.5	19.4	36.6
LPG	22.8	21.9	21.1	19.2	15
natural gas	4.7	9.7	15.3	19.5	50.9
All Fuel Product	14	15.1	16.5	18.9	35.4

4-3-3-2دعم البنزين:

يعد دعم البنزين المثال الأكثر وضوحاً على استفادة الشرائح العليا من الدعم بدرجة تفوق كثيراً استفادة الشرائح الأقل دخلاً، اذ تظهر نتائج المحاكاة استفادة الشريحة الدنيا من دعم البنزين بـ 2.9% فقط بينما تحصل الشريحة العليا من الدخل علي 65.4% من دعم البنزين، وهو ما يتضح من خلال الجدول السابق.

4-3-3-3دعم السولار:

تظهر نتائج المحاكاة استفادة الشريحة الأعلى دخلاً من الدعم المقدم للسولار اذ تستفيد بـ 36.6 % منه مقارنة باستفادة الشريحة الأقل دخلا بـ 12.3% فقط من دعم السولار.

4-3-3-4دعم أسطوانات الغاز المسال :

تظهر نتائج المحاكاة ان الاسر الأقل دخلاً تستفيد بدرجة أكبر من غيرها من الدعم المقدم لأسطوانات الغاز المسال اذ تستفيد بـ 22.8 من الدعم بالمقارنة بـ 15% من الدعم تحصل عليها الشريحة الأعلى دخلاً.

4-3-3-5 الغاز الطبيعي:

تظهر نتائج المحاكاة استفادة الشريحة العليا من الدخل بـ 50.9% من دعم الغاز الطبيعي مقارنة باستفادة الشريحة الأدنى من الدخل بـ 4.7% فقط منه، والجدول التالي يوضح استفادة شرائح الدخل المختلفة من دعم الغاز الطبيعي.

4-3-3-6 استفادة شرائح الدخل المختلفة من الدعم الكلي للطاقة :

تظهر نتائج المحاكاة استفادة الشريحة الأدنى من الدخل بـ 14% فقط من الدعم الكلي للطاقة مقارنة باستفادة الشريحة العليا من الدخل بـ 35.5 % منه، وهو ما يشير الي الطبيعة الارتدادية للدعم.

4-3-4 الاثر المباشر لزيادة أسعار الطاقة:

تظهر نتائج المحاكاة انخفاض رفاهية كافة فئات الدخل نتيجة زيادة اسعار الطاقة خلال فترة المحاكاة ، مع انخفاض رفاهية الشريحة الدنيا من الدخل بدرجة أكبر من باقي الشرائح ، وتعد زيادة اسعار الكهرباء هي الأكثر تأثيراً بصورة مباشرة علي الرفاهية لكافة شرائح الدخل فبينما يرجع الانخفاض في رفاهية الشريحة الدنيا من الدخل بصفة أساسية الي زيادة أسعار الكهرباء واسطوانات الغاز المسال ، فان الانخفاض في رفاهية الشريحة الأعلى من الدخل يرجع بصفة أساسية الي زيادات اسعار الكهرباء والبنزين ، بينما تعد زيادة أسعار الغاز الطبيعي هي الأقل تأثيراً علي الرفاهية لكافة شرائح الدخل وذلك كما يتضح من الجدول التالي :-

جدول 11 : الأثر المباشر لزيادة أسعار الطاقة علي رفاهية شرائح الدخل المختلفة:

Product	20% poorest	2nd quintile	3rd quintile	4th quintile	20% richest
Elect	10.13	9.08	8.67	8.16	7.05
GASOLINE	1.47	2.13	2.97	4.89	8.95
GASOIL	0.04	0.06	0.08	0.14	0.24
LPG	14.25	11.2	9.79	8.42	5.32
natural gas	0.14	0.23	0.3	0.35	0.51
Mazot	0.	0.	0.	0.	0.
Total	26.05	22.69	21.8	21.96	22.08

4-3-5 الاثر غير المباشر لزيادة أسعار الطاقة :

تشير نتائج المحاكاة الي تأثر رفاهية الشرائح الدنيا من الدخل بصورة أكبر من غيرها نتيجة زيادة أسعار السلع والخدمات التي تستخدم الطاقة في انتاجها، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

جدول 12 : الأثر غير المباشر لزيادة أسعار الطاقة على رفاهية شرائح الدخل المختلفة

	20% poorest	2nd quintile	3rd quintile	4th quintile	20% richest
Indirect effect	11.73	11.43	10.73	10.6	10.74

4-3-6 الاثر الكلي لزيادة أسعار الطاقة على الرفاهية:

تظهر نتائج المحاكاة تأثر كافة فئات الدخل بزيادة أسعار الطاقة ، ويكون التأثير أكثر حدة في الفئات الدنيا من الدخل ، كما تظهر نتائج المحاكاة تأثر رفاهية سكان الريف بدرجة اكبر من سكان الحضر ، وتتباين درجات تأثر فئات الدخل المختلفة بزيادة أسعار بنود الطاقة ، وعلي سبيل المثال

فان الفئات الأعلى دخلاً هي الاكثر تأثراً بزيادة أسعار الكهرباء والبنزين والسولار والغاز الطبيعي سواء للمنازل او للسيارات ، بينما تتأثر الفئات الدنيا من الدخل بدرجة اكبر من غيرها بزيادة أسعار اسطوانات الغاز المسال LPG ، وذلك كما يلي :

4-3-6-1 الأثر طبقاً لفئات الدخل :

بالرغم من تأثر كافة فئات الدخل بالزيادة في أسعار المنتجات البترولية والكهرباء، الا ان الفئة الأقل دخلاً كانت اكثر تأثراً من غيرها، اذ بلغ الانخفاض الكلي في رفاهيتها 37.77 % بالمقارنة بـ 32.82. % للشريحة الأعلى دخلاً، وهو ما يتضح من الجدول التالي :-

جدول 13 : الأثر الكلي لزيادة سعار الطاقة طبقاً لفئات الدخل

	20% poorest	2nd quintile	3rd quintile	4th quintile	20% richest
Direct effect	26.05	22.69	21.8	21.96	22.08
Indirect effect	11.73	11.43	10.73	10.6	10.74
Total effect	37.77	34.12	32.54	32.56	32.82

4-3-6-2 الاثر طبقاً للموقع المعيشي للأسرة:

يزداد أثر زيادة أسعار الطاقة علي رفاهية الاسر في الريف عن الحضر، اذ تظهر نتائج المحاكاة انخفاض رفاهية سكان الريف بنسبة 37.15% بالمقارنة بسكان الحضر الذين انخفضت رفاهيتهم بمعدل 30.18 %، ويرجع التباين في انخفاض الرفاهية بصفة أساسية الي التأثير المباشر لزيادة أسعار الطاقة اذ ادي الي انخفاض رفاهية الاسر في الريف بنسبة 26.6 % بينما ادي الي انخفاض رفاهية الاسر في الحضر بمعدل 18.56 % ، وذلك كما يتضح من الجدول التالي :-

جدول 14 : الأثر الكلي طبقاً لموقع الاسرة المعيشي

Effect Type	Urban	Rural	Average
Direct effect	18.56	26.6	22.92
Indirect effect	11.63	10.55	11.04
Total effect	30.18	37.15	33.96

الخاتمة

استعرض البحث حجم وتكاليف وتوزيع دعم الطاقة في مصر قبل عام 2014 وتجربة اصلاح دعم الطاقة في مصر وبصفة خاصة بداية من عام 2014 واستمرت بصورة شبه سنوية، عبر زيادات سعرية للبنود المدعومة يصاحبها إجراءات تعويضية والتي ساهمت الي جانب الحملات الاعلانية للإصلاح وانخفاض الأسعار الدولية للبترول عام 2014 في النجاح النسبي لبرنامج اصلاح دعم الطاقة.

وقد قدم البحث قياسا لأثر الزيادات السعرية لأسعار بنود الطاقة المدعومة علي رفاهية المستهلكين في الريف والحضر، وقد خلص بصفة عامة الي تأثر رفاهية الاسر في الريف بدرجة اكبر من رفاهية الاسر في المدن، وتأثر الشرائح الدنيا بدرجة أكبر من الشرائح العليا من الدخل وذلك علي الرغم من ان الشرائح العليا هي الأكثر استهلاكا للطاقة.

المراجع

المراجع العربية:

1. الجريدة الرسمية، العدد 25 مكرر، المطابع الاميرية، القاهرة، 28 يونية 2017.
2. الجريدة الرسمية، العدد 27 مكرر، المطابع الاميرية، القاهرة، 5 يوليه 2019 .
3. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مستقبل الطاقة في مصر، مارس 2014.
4. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، دراسة مستقبل الطاقة الشمسية في مصر، القاهرة، فبراير 2015.
5. المركز المصري للدراسات الاقتصادية، دعم الاسعار ام دعم القدرات في مصر، اراء في السياسة الاقتصادية، يوليو 2008، ص 5 –7.
6. جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، تعريفة التغذية للطاقة المتجددة في مصر، القاهرة، اكتوبر 2014، ص 3–5.
7. حسين صالح، آخرون، التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 266، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يوليو 2016
8. شانتا ديفاراجان، ليلي متقي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، انخفاض أسعار النفط ، العدد الرابع ، البنك الدولي ،واشنطن ، يناير 2015.
9. نفين كمال ابراهيم، رفع أسعار الطاقة، آراء في قضايا التخطيط والتنمية، العدد 3، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2016/12/10
10. وزارة المالية (مصر)، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2016/2015، الطبعة الاولي، القاهرة، يونيو 2015.
11. وزارة المالية (مصر)، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2016/2015، القاهرة 2016.

المراجع الأجنبية

1. Elshennawy, Abeer. "The implications of phasing out energy subsidies in Egypt." *Journal of Policy Modeling* 36.5 (2014): 855-866.
2. Fattouh, Bassam, and Laura El-Katiri. "Energy subsidies in the Arab world." (2012).
3. Sdralevich, Mr Carlo A., et al. "Subsidy reform in the Middle East and North Africa: Recent progress and challenges ahead." (2014).
4. Rohac, Dalibor. "Solving Egypt's Subsidy Problem." *Policy Analysis* 741 (2013).
5. Shalaby, Ehab Yousry Kamel. "The impact of phasing out energy subsidies on developing countries:" a case study on Egypt"." (2010).
6. Al-Ayouty, Iman, and Nadine Abd El-Raouf. "Energy Security in Egypt." *ECES Economic* (2015).
7. Clarke, K. "Egypt's Recent Subsidy Reforms." *International Institute for* Sustainable Development, https://www.iisd. org/gsi/sites/default/files/ffs_egypt_update_august_2014.pdf. Accessed *December* 15 (2014): 2018.
8. Christensen, Lasse Toft. "Country Case Studies on Fossil Fuel Subsidy Reform." *International Institute for Sustainable Development* (2015).
9. Fattouh, Bassam, and Laura El-Katiri. "A brief political economy of energy subsidies in the Middle East and North Africa." (2015).
10. James, Laura M. "Recent developments in Egypt's fuel subsidy reform process." *International Institute for Sustainable Development* (2015).
11. Kandil, Magda. "The subsidy system in Egypt: Alternatives for reform." *Policy Viewpoint Series, The Egyptian Centre for Economic Studies (ECES), Cairo* (2010).
12. Vagliasindi, Maria. *Implementing energy subsidy reforms: Evidence from developing countries*. World Bank Publications, 2012.
13. Kosmo, Mark. "Money to burn. The high costs of energy subsidies." (1987).
14. Griffin, Peter, Thomas Laursen, and James Robertson. "Egypt: guiding reform of energy subsidies long-term." *World Bank Policy Research Working Paper* 7571 (2016).
15. Fabrizio, Ms Stefania, Mr Alexei Goumilevski, and Mr Kangni R. Kpodar. *A New Tool for Distributional Incidence Analysis: An Application to Fuel Subsidy Reform*. International Monetary Fund, 2016.

16. Verme, Paolo, and Abdelkrim Araar. "The Quest for Subsidies Reforms in the Middle East and North Africa Region." (2017).
17. Castel, Vincent. "Reforming energy subsidies in Egypt." *African development bank* (2012).
18. Whitley, Shelagh, and Laurie Van Der Burg. "Fossil fuel subsidy reform: From rhetoric to reality." *New Climate Economy, London and Washington, DC. Available at http://newclimateeconomy. report/misc/working-papers. All rights reserved New Climate Economy c/o World Resources Institute* 10 (2015): 3.
19. *EIA (U.S. Energy Information Administration), Country Analysis Brief: Egypt ,2014.*
20. *Eu Rim Policy And Investment Council Ltd. (Erpic), Energy Brief, Egypt's Al-Sisi Addresses Energy Subsidy Issue, Larnaca, Cyprus ,07-12-2014.*
21. *IMF, Arab Republic Of Egypt, IMF Country Report No. 15/33, Washington, D.C. February 2015.*
22. *Kantor Management Consultants And EQI, Consulting Services For An Energy Pricing Strategy, ARE, Final Report, 25 June 2009.*
23. *World Bank, Egypt - Toward A More Effective Social Policy: Subsidies And Social Safety Net, Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region, DECEMBER 16, 2005.*
24. *World Bank, Egypt - Toward A More Effective Social Policy: Subsidies And Social Safety Net Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region, December 16, 2005.*
25. *World Bank, Proposed Loan in The Amount Of Us 400 Million To The Arab Republic Of Egypt For A Strengthening Social Safety Net Project, March 20, 2015.*
26. *World Bank, Subsidies in the Energy Sector: An Overview, July 2010.*